S/2023/899

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
21 November 2023
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرّخة 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجّهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم بشأن الرسالة المشتركة المؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/875). وفي تلك الرسالة، وجه ممثلو هذه البلدان الثلاثة اتهامات لا أساس لها ضد إيران، زاعمين حدوث انتهاكات لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) بينما تجاهلوا انتهاكاتهم الصارخة للقرار. ورفضا لهذه الادعاءات، أود أن أذكر النقاط التالية:

1 - في رسالتها المشتركة، نشرت مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة عمدا معلومات مضللة وكاذبة فيما يتعلق بالتزامات إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وبرنامجها النووي السلمي. واتهمت مجموعة البلدان الثلاثة إيران زورا بعدم الامتثال لالتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة، متجاهلة عمدا الأسباب الجذرية للوضع الحالي لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد كان قرار إيران باتخاذ تدابير علاجية متوافقا تماما مع حقوقها المتأصلة بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة وكان ردا على انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني من جانب واحد من الاتفاق في 8 أيار/مايو 2018، وما تلاه من فشل مجموعة البلدان الثلاثة في الوفاء بالتزاماتها. وكان الهدف من وراء قرار إيران، الذي اتخذ بعد عام كامل من انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني وعجز مجموعة البلدان الثلاثة/الاتحاد الأوروبي عن الوفاء بالتزاماتهما برفع العقوبات، واضحا جليا، وهو: استعادة التوازن في الالتزامات والفوائد المتبادلة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وأصبح هذا أمرا حتميا لأن خطة العمل الشاملة المشتركة كانت تقوم على التزامات إيران المتعلقة بالبرنامج النووي مقابل الرفع الشامل للعقوبات، بما في ذلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية، فضلا عن إزالة العقبات التي تعترض تعاون إيران الاقتصادي والتجاري والمالي على الصعيد الدولي. والطابع الواضح لهذه الحقيقة لا يوفر بأي حال من الأحوال مبررا أو أساسا صالحين لمجموعة البلدان الثلاثة للامتناع عن تنفيذ التزاماتها.

2 - امتثلت جمهورية إيران الإسلامية دائما لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات الشاملة وقدمت أقصى قدر من التعاون لتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تنفيذ أنشطة التحقق التي تضطلع بها في إيران بكفاءة. وفيما يتعلق بالبند المعدل 3-1 من الترتيبات الفرعية، ينبغي التذكير بأن قبول تنفيذ البند المعدل 3-1 كان من ضمن تدابير الشفافية وبناء الثقة، على النحو المبين في الفقرة 65 من المرفق الأول بخطة العمل الشاملة المشتركة. وكجزء من قرار إيران بوقف تنفيذ جميع تدابير الشفافية الطوعية التي

271123 271123 23-22945 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تتجاوز اتفاق الضمانات الخاص بها، فقد توقّف تنفيذ البند المعدل 3-1. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن إيران تواصل تنفيذ البند 3-1 من الترتيبات الفرعية في تعاون تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3 - لم تقم إيران بأي حال من الأحوال بتخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد على 60 في المائة. وتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توضيح منشأ جزيئات اليورانيوم التي تحتوي على ما يصل إلى 83,7 في المائة من اليورانيوم - 235 قد مكّن الوكالة من تأكيد عدم حدوث أي تحويل للوجهة في هذا الصدد. وأقر المدير العام للوكالة في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر 2023 (GOV/2023/39) بتفسير إيران لمنشأ تلك الجزيئات، وأكدت الوكالة أنها لم تجد أي مؤشر على تراكم وجمع لمواد نووية مخصبة تزيد نسبتها على 60 في المائة أو تحويل وجهة لمواد نووية معلنة.

4 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أخطرت إيران الوكالة باعتزامها تخصيب اليورانيوم في فوردو من خلال أجهزة طرد مركزي متطورة. وقد اتُّخذ هذا القرار في سياق التدابير العلاجية التي اتخذتها إيران ردا على عدم امتثال الأطراف الأخرى للالتزامات الواردة في العمل الشاملة المشتركة وبما يتفق تماما مع حقوقها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة. وفضلا عن ذلك، وكما أعلنت إيران بالفعل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إنتاج معدن اليورانيوم جزء لا يتجزأ من الوقود اللازم لمفاعلات البحوث ذات الأغراض الطبية.

5 - تشدد جمهورية إيران الإسلامية بقوة على أنه لا يجوز منع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف والتمتع بها بموجب المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وبما يتفق تماما مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

6 - يشكل عدم تنفيذ مجموعة البلدان الثلاثة لالتزاماتها برفع العقوبات المحددة في الفقرة 20 من المرفق الخامس لخطة العمل الشاملة المشتركة في "يوم الانتقال" (18 تشرين الأول/أكتوبر 2023) إجراء انفراديا لا مبرر له. ويمثل هذا العمل غير القانوني مثالا واضحا وصريحا على عدم وفائها بالتزاماتها إلى حد كبير، مما يعد انتهاكا لكل من خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015).

7 - إن احتجاج مجموعة البلدان الثلاثة بآلية تسوية المنازعات الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة بالإشارة إلى رسالتها المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2020، ردا على التدابير العلاجية التي اتخذتها إيران اعتبارا من أيار/مايو 2019 فصاعدا، مضلل تماما وغير ذي صلة. وكما ذكر آنفا، كان قرار إيران ردا قانونيا ومشروعا، بحكم حقوقها بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة، على انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جزاءاتها غير القانونية. ولذلك، فإن وصف مجموعة البلدان الثلاثة لقرارها بعدم الوفاء بالتزاماتها برفع العقوبات في "يوم الانتقال" باعتباره رد فعل على التدابير العلاجية القانونية التي اتخذتها إيران يعد أمرا غير منطقي تماما ولا يمكن تبريره.

8 - إن عدم وفاء مجموعة البلدان الثلاثة/الاتحاد الأوروبي بالتزاماتها بموجب الفقرة 20 من المرفق الخامس لخطة العمل الشاملة المشتركة، إلى جانب عدم قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في الفقرة 21 من المرفق الخامس بسبب انسحابها غير القانوني من جانب واحد في 8 أيار/مايو 2018، قد أعطى جمهورية إيران الإسلامية الحق في ممارسة حقوقها المشروعة بموجب

الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة. ولم يبق أمام إيران بعد ذلك خيار آخر سوى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها بموجب الفقرة 22-1 من المرفق الخامس لخطة العمل الشاملة المشتركة.

9 - حسبما أبلغت به الأمانة العامة جميع الممثلين الدائمين والمراقبين لدى الأمم المتحدة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقا للفقرات 3 و 4 و 6 من المرفق باء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، اعتبارا من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن جميع القيود غير المبررة المفروضة على الأنشطة وعمليات النقل المتصلة بالقذائف التسيارية إلى إيران ومنها، بما في ذلك تجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القرار 2231 (2015)، ينتهي سريانها تلقائيا. وبالتالي، فإن أي قيود مفروضة على الصعيد الوطني أو الإقليمي استنادا إلى القرار 2231 (2015) أصبحت الآن لاغية وباطلة.

10 - جمهورية إيران الإسلامية على استعداد لاستئناف التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة حالما يفي جميع المشاركين الآخرين بالتزاماتهم بكاملها. وقد شاركت إيران بحسن نية في مفاوضات جادة لاختتام محادثات فيينا. ولسوء الحظ، فشلت الولايات المتحدة ومجموعة البلدان الثلاثة في تقدير الفرصة، متأثرة بمشهدها السياسي الداخلي وسياساتهما المتناقضة المعادية لإيران، فضلا عن مطالبهما غير الواقعية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

***(توقيع)*** أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم